



دائرة التنمية البشرية
Human Development
Directorate



تحديات وفجوات التنمية المستدامة في البلدان العربية وسبل مواجهتها

إعداد

ديان حميد مجيد

إحصائي وقدم

دائرة التنمية البشرية / الإدارة التنفيذية للسياسات السكانية



تحديات رئيسية تواجه البلدان العربية في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة

- تبني أجندة التنمية المستدامة يتطلب ترجمة أهدافها في الخطط الوطنية حسب الأولويات الوطنية
 - توطين وتنفيذ الأهداف على المستوى المحلي
 - تحديد النموذج الاقتصادي والسياسات والمؤسسات الكفيلة بتحقيق أقصى قدر ممكن من الأهداف
- الحاجة إلى إعادة التفكير في نمط إدارة التنمية والسياسات التنموية على نحو يسرع النمو ويحسن جودته ويحقق التحول الهيكلي Transformative , inclusive and job rich growth**

1. سد الفجوة التخطيطية

- ضمان تعبئة الموارد المالية الكافية وتخصيصها بكفاءة
- الفجوات المالية هائلة وتحتاج الى استراتيجيات جديدة لتعبئة الموارد المالية وتمويل التنمية بكفاءة أعلى تضمن الاستدامة**

2. سد الفجوة التمويلية

- ما لا يمكن قياسه لا يمكن تحقيقه
 - استكمال بناء البيانات والمؤشرات والقدرات المؤسسية
- التحول من قياس ورصد تجميعي يعتمد على المدخلات الى قياس ورصد تفصيلي نوعي وكمي يعتمد على الاداء**

3. سد فجوة البيانات

التحدي الأول سد الفجوة التخطيطية من خلال:

**المستوى الأول: تبني أهداف
التنمية المستدامة في الخطط
الوطنية حسب أولويات الدول**

**المستوى الثاني: تحديد النموذج
التنموي والمؤسسات والسياسات
الكفوة لتحقيق أعلى قدر من
الاهداف**

الفقر متعدد
الابعاد وتسريع
النمو لبعض
الدول

التحول
الاقتصادي
وقضايا البيئة
لبعض الدول

نموذج تنموي
متسق
وبراغماتي

مؤسسات
منظمة وحاكمة
وكفوة

التحدي الثاني سد الفجوة التمويلية من خلال:

- وتختلف احتياجات التمويل بشكل كبير بين البلدان والمناطق في حين أن العديد من البلدان متوسطة الدخل الكبيرة قادرة الآن على تعبئة المزيد من الموارد المحلية والخاصة من أجل التنمية، لاتزال هناك تحديات لكثير من البلدان منخفضة الدخل، وبعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تشهد صراعات، حيث لا تحتاج تلك الدول إلى موارد كبيرة للوفاء بأهداف التنمية المستدامة فقط، بل لديهم عادة قدرات محدودة لزيادة الإيرادات المحلية، كما يعتبرون بيئات غير جاذبة للاستثمار الخاص، حيث مخاطر فشل المشروع مرتفعة نتيجة لعدم الاستقرار السياسي وضعف البنية التحتية المحلية وعوامل أخرى
- ولكن حتى في البلدان متوسطة الدخل، حيث قد تكون مصادر التمويل المختلفة وفيرة، نسبيا يمكن أن تظل تكاليف هذا التمويل مرتفعة بشكل كبير بسبب المخاطر المرتفعة أو المتوقعة فعليا علاوة على ذلك، كما أظهرت الأزمة المالية الأخيرة في عام ٢٠٠٨، فإن الاقتصادات الناشئة يمكن أن تكون عرضة لما يسمى بتدفقات الأموال الساخنة (المضاربون الذين يحولون أموالهم بين البلدان للاستفادة من ارتفاع أسعار الفائدة و أو التغيرات المتوقعة في أسعار الصرف) ويمكن أن تكون هذه التدفقات شديدة التقلب، وعادة ما تكون قصيرة الأجل في الاتجاه، ويمكن أن تسهم في التضخم المحلي وعدم الاستقرار ويكون لها تأثير محدود جدا على التنمية.

ورغم أن تقديرات الاحتياجات التمويلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تكون عادة غير دقيقة وتختلف بشكل كبير فيما بين البلدان، إلا أن الحكومات عادة ما تكون أكثر اهتماما بتحديد الأولويات أو التدخلات المحفزة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتكلفة تلك التدخلات على الصعيدين الوطني والقطاعي، وتحديد أكثر نماذج التمويل المناسبة لهم ومن هنا تأتي أهمية التخطيط الإنمائي فجوه تخطيط التنمية يكمن في ضمان كمية من الاستثمار المنتج كافية لزيادة مستهدفة وملموسة في الناتج المحلي الإجمالي تفوق الزيادة في السكان، بحيث يرتفع متوسط دخل الفرد

ومستوى معيشته فتكوين رأس المال الحقيقي من الموارد المحلية يتطلب الاستثمار وزيادة متناسبة في حجم الادخار الحقيقي وتتطلب عملية تكوين رأس المال عادة شكلا من أشكال التمويل وآلية الائتمان لإعادة توزيع الموارد من المدخرين إلى المستثمرين وبصفة عامة، هناك العديد من مصادر التمويل منها الداخلي والمستجدة في معدلات الادخار، والاقتراض الداخلي، ومنها الخارجي، مثل القروض ومساعدات التنمية، والاستثمار الأجنبي المباشر وتمويل القطاع الخاص من خلال الشراكة، أو بشكل منفصل، ومنها ما يرتبط بكفاءة الاستثمار وبالتالي تقليل فرص الحاجة للتمويل

ويمكن إبراز أهم آليات ومصادر تمويل التنمية فيما يلي

خارجي

- منح المساعدة الإنمائية الرسمية والقروض الميسرة
- التدفقات الرسمية الأخرى (OOFs)
- التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي
- تبرعات المنظمات غير الحكومية الدولية (المدرجة في الميزانية)
- الاقتراض العام من أسواق رأس المال

- الاقتراض الخاص من أسواق رأس المال
- الاستثمار الأجنبي المباشر
- تبرعات المنظمات غير الحكومية الدولية (من خارج الميزانية)

محلي

- الإيرادات الضريبية
- الإيرادات غير الضريبية
- الضرائب ذات الصلة بالثروة المعدنية
- شراكه بين القطاع العام والخاص
- الاقتراض العام المحلي
- صناديق الثروة السيادية

- الاقتراض الخاص
- تمويل الأعمال ذات الطبيعة الشمولية
- الأعمال الخيرية المحلية والمنظمات غير الحكومية
- المسؤولية الاجتماعية للشركات

عام

خاص

مصادر غير تقليدية لتمويل التنمية

- بالإضافة للمصادر التقليدية السابقة، توجد الآن مصادر أخرى للتمويل أكثر تطوراً وإبداعاً تشمل ما يلي: التمويل "المختلط" (حيث يتم مزج التمويل العام الميسر مع التمويل العام أو الخاص غير الميسر)؛ السندات الخضراء والزرقاء (حيث يتم إصدار السندات في أسواق رأس المال المحلية والدولية لتمويل البنية التحتية المتوافقة مع المعايير البيئية)؛ أدوات التمويل الإسلامية (مثل السندات الإسلامية أو الصكوك التي هي أدوات مدعومة بالأصول)؛ خطط الضمان (المصممة لتقليل / مشاركة المخاطر)؛ مخططات تمويل الشتات (حيث يتم دعم وتحفيز مجتمعات الشتات للاستثمار في المشاريع والشركات "العودة إلى الوطن").

أغلب الدول العربية تعاني حجم عجز مزمّن بين ٣ و ٦ % بعض الدول الخليجية أظهرت عجوزات في الفترة الأخيرة % هذه العجوزات تمثل قيّدا قاهرا على السياسات الهادفة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة % كيف يتم تمويل هذه العجوزات اليوم؟ %

• **الدين** % يمثل التداين الحل المعتمد لدى أغلب الدول العربية % مجموعة من الدول تمثل نسبة الدين بين ٦٠ و ٨٣ % منهم الأردن % وتونس % ومصر % وموريتانيا وجيبوتي % لبنان يتصدر % الدول العربية بنسبة ١٥٣ % عمان والسعودية % والبحرين بدأت % تلجأ الى التداين %

• **الضريبة** % يتبين أن معدلات الضريبة للناتج أقل من المتوسط العالمي وهو ما يدفع بإمكانية سد جزء أكبر % من % الفجوة المالية من خلال تعزيز القدرة على تحصيل الضريبة من خلال إصلاحات تستهدف توسيع القاعدة % الضريبية وهيكّل الضرائب % والانتقال من الضرائب % الجزافية الى التناسبية الفعلية %

• **الاستثمار** % **الأجنبي المباشر** % قدرة الدول العربية على جذب الاستثمار % الأجنبي المباشر % ضعيفة وغير % ثابتة التوزيع القطاعي لها يبين أن أغلبها يذهب الى القطاعات الاستخراجية والخدماتية دون الصناعات التحويلية، وهو ما يطرح % إشكالية العمل على زيادة القدرة على جذب هذه الاستثمارات نحو % القطاعات المنتجة في الصناعات التحويلية %

التحدي الثالث سد الفجوة البيانات من خلال:

التحول من قياس ورصد تجميحي
يعتمد على المدخلات الى قياس
ورصد تفصيلي نوعي وكمي يعتمد
على الاداء

IMF general and special
data dissemination
standard

المستوى الأول: تبني مؤشرات
التنمية المستدامة KPIs قدر
المستطاع

المستوى الثاني: تعزيز القدرة على
انتاج البيانات التفصيلية لقياس
مؤشرات التنمية المستدامة

المستوى الأول: تبني مؤشرات التنمية المستدامة KPIs قدر المستطاع

مثال 1: رؤية مصر 2030

مؤشرات قياس أداء التنمية الاقتصادية حتى عام 2030

م	المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
النتائج الاستراتيجية				
١	معدل النمو الحقيقي (%)	٤,٢	١٠	١٢
٢	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	٣٤٣٦,٣	٤٠٠٠	١٠٠٠٠
٣	حصة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من إجمالي الناتج العالمي الحقيقي (%)	٠,٢١	٠,٤	١
٤	نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر القومي (%)	٣٦,٣	٢٣	١٥
٥	نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع (%)	٤,٤	٢,٥	٠
٦	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	٩٢,٧	٨٥,٧	٧٥
٧	نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	١١,٥	٧,٥	٢,٢٨
٨	عدد شهور الواردات السلعية التي يغطيها صافي الاحتياطات الدولية (شهر)	٣,٢	٦	١٠
٩	معدل التضخم (%)	١١,٨	٨	٥-٣
١٠	معدل البطالة (%)	١٢,٨	١٠	٥
١١	نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل (%)	٢٢,٨	٢٥	٣٥
١٢	معدل الخصوبة الكلي (طفل/سيدة)	٣,٥	٢,٣	٢,٤
١٣	مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي (ترتيب)	١٣٧	١٠٠	٣٠
١٤	مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (ترتيب)	١٣١	١٠٠	٣٠
١٥	مؤشر التنافسية العالمي (ترتيب)	١١٦	٩٠	٣٠
١٦	معدل النمو الصناعي (%)	٥	٧	١٠

مؤشرات قياس أداء الطاقة حتى عام 2030



م	المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
النتائج الاستراتيجية				
١	معامل إمداد الطاقة الأولية إلى إجمالي الاستهلاك المخطط (X)	*	X1٠٠	X1٠٠
٢	متوسط مدة انقطاع الكهرباء	*	صفر	صفر
٣	نسبة التغير في كثافة الطاقة	-٠,٦٥	X١,٣-	X١٤-
٤	نسبة مساهمة قطاع الطاقة إلى الناتج المحلي الإجمالي	X١٣,٦	X٢٠	X٢٥
المخرجات				
٥	نسبة الانخفاض في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من قطاع الطاقة	*	X٥-	X١٠-
٦	معامل الاحتياطي لجملة الإنتاج من الزيت الخام	١٥ سنة	١٥ سنة	١٥ سنة
٧	معامل الاحتياطي لمجملة الإنتاج من الغاز	٢٣ سنة	٢٣ سنة	٢٣ سنة
٨	كفاءة إنتاج الكهرباء	X٤٦,٣	*	*
٩	كفاءة نقل وتوزيع الكهرباء	X١٥	X١٢	X٨
١٠	نسبة الوحدات السكنية والتجارية والصناعية المشتركة في خدمة الكهرباء	X٩٩	X١٠٠	X١٠٠
١١	نسب مزيج الوقود الأولي للدولة	غاز: X٥٢, بترو: X٤٦, متجددة: X١, فحم: X٢, كهرومائية: X٣	*	*
١٢	نسب مزيج الوقود لإنتاج الكهرباء	زيت وغاز: X٩١, كهرومائية: X٨, شمسية ورياح: X١	*	زيت وغاز: X٢٧, كهرومائية: X٥, شمسية: X١٦, رياح: X١٤, فحم: X٢٩, نووية: X٩
١٣	قيمة دعم أسعار الوقود	١٣٦,٢ مليار ج. م	*	*

مؤشرات قياس أداء الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية حتى عام 2030

رقم	المؤشر	الوضع الحالي	هدف 2020	هدف 2030
النتائج الاستراتيجية				
١	كفاءة الحكومة (درجة) (صفر الأسوأ و ١٠٠ الأفضل)	٢٠	٥٠	٧٠
٢	الحكومة المستجيبة (Open Government) (درجة) (صفر الأسوأ و ١٠٠ الأفضل)	٠,٤٤	٠,٥	٠,٦
٣	إنفاذ القواعد التنظيمية (Regulatory Enforcement) (درجة) (صفر الأسوأ و ١٠٠ الأفضل)	٠,٤٢	٠,٥	٠,٦
٤	مكافحة الفساد (درجة) (صفر الأسوأ و ١٠٠ الأفضل)	٢٥	٥٠	٧٠
٥	الشفافية في صنع السياسات (درجة) (صفر الأسوأ و ١٠٠ الأفضل)	٢,٩	٤	٤,٢
مخرجات				
٦	عدد المواطنين لكل موظف حكومي (درجة) (صفر الأسوأ و ١٠٠ الأفضل)	١٣,٢	٢٦	٤٠
٧	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (Ease of Doing Business) (درجة) (صفر الأسوأ و ١٠٠ الأفضل)	٥٩,٥	٧٠	٨٠
٨	المحاسبة في قرارات مستولي الحكومة (درجة) (صفر الأسوأ و ١٠٠ الأفضل)	٢,٧	٢,٩	٤,٢
٩	المدفوعات غير الرسمية والرشاوي	٤	٤,٢	٤,٨
مدخلات				
١٠	مخصصات التدريب للعاملين بالجهاز الإداري للدولة كنسبة من مخصصات الأجور والمرتبات	٠,٠٤	٠,٥	١

مؤشرات قياس أداء العدالة الاجتماعية حتى عام 2030

م	المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
النتائج الاستراتيجية				
١	الفجوة الجغرافية في مؤشر التنمية البشرية	٠,٠٨٦	٠,٠٦	٠,٠٤٣
٢	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار)	٣٤٣٦,٣	٤٠٠٠	١٠٠٠٠
٣	مؤشر توزيع الدخل والاستهلاك	٣١	٢٠	١٠
مُخرجات				
٤	الترتيب الدولي في مؤشر الفجوة بين الجنسين	١٢٩	١٠٠	٦٠
٥	مؤشر الثقة في الحكومة (%)	%٦٠	%٧٠	%٨٠
٦	الفجوة الجغرافية في مؤشر فرص استكمال التعليم الأساسي	٧	٤	٢
٧	الفجوة الجغرافية في نسبة الوفيات بين الأطفال	٨,٢	٤	٢
٨	الفجوة الجغرافية في نسبة السكان تحت خط الفقر (%)	%١٧	%١٠	%٥
٩	نسبة المرأة المعيلة تحت خط الفقر (%)	%٢٦,٣	%١٢	%٠
١٠	نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع (%)	%٤,٤	%٢,٥	%٠

مؤشرات قياس أداء الصحة حتى عام 2030

المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
النتائج الاستراتيجية			
١	متوسط العمر المتوقع عند الولادة (سنة)	٧١,١	٧٥
٢	معدل وفيات الأمهات (X)	٢٥١,٨	٢٣٩
٣	معدل وفيات الأطفال تحت سن ٥ سنوات (X)	٢٢٧	٢٢٠
٤	مؤشر مركب للحالة الغذائية للأطفال (X) يتضمن هذا المؤشر ثلاثة مؤشرات فرعية: (١) النقرم للأطفال أقل من ٥ سنوات، (٢) الهزال للأطفال أقل من ٥ سنوات، (٣) فقر الدم للأطفال أقل من ٥ سنوات	٢٢١ (١) ٢٨ (٢) ٢٢٧ (٣)	٢١٥ (١) ٢٤ (٢) ٢٢٠ (٣)
٥	الوفيات الناتجة من الأمراض غير السارية بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٠ و٧٠ سنة (X)	٢٢٤,٥	٢٢٢
٦	قياس انتشار التهاب الكبد والحالات المصاحبة (X)	٢٨,٩	٢٢
٧	نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية (دولار)	١٥٢	٢٠٠
٨	الإنفاق الصحي المباشر من المواطنين (X)	٢٥٩,٦	٢٤٠
٩	عدد وفيات حوادث الطرق لكل ١٠٠,٠٠٠ مواطن	١٢,٢	٨
١٠	استخدام التبغ بين الأشخاص من ١٥ سنة وأكثر (X)	٢٢,٦	٢٢٢
١١	مؤشر مركب لتوافر الخدمات الصحية الأولية (X) يتضمن هذا المؤشر ثلاثة مؤشرات فرعية: (١) نسبة الحوامل اللاتي يقمن بأربع زيارات متابعة الحمل على الأقل، (٢) معدل استخدام وسائل حديثة لتنظيم الأسرة، (٣) نسبة تطعيم الأطفال باللقاح الثلاثي	٢٢٢ (١) ٢٥٨,٥ (٢) ٢١٤,٢ (٣)	٢٨٥ (١) ٢٦٤ (٢) ٢١٥ من (٣) أكثر من
١٢	عجز الميزان التجاري لصناعة الأدوية والمستحضرات الحيوية (مليون دولار)	١٤٦٥	٧٠٠
مخرجات			
١٣	نسبة المواطنين المؤمن عليهم من خلال التأمين الصحي الاجتماعي الشامل (X)	٢٥٨	٢١٠٠
١٤	الاستجابة لتعليمات اللوائح الصحية الدولية (X)	٢٨٨	٢٩٥
مدخلات			
١٥	مؤشر مركب للخدمات الاجتماعية (X): يتضمن هذا المؤشر مؤشرين فرعيين: (١) نسبة السكان اللذين يستخدمون مياه شرب آمنة، (٢) نسبة السكان المتوفر لديهم نظام صرف صحي	٢٩٩ (١) ٢٥٠ (٢)	٢٩٩ (١) ٢٧٠ (٢)
١٦	عدد الأسرة بالمستشفيات	١٤,٦	٢٢
١٧	مؤشر مركب للعاملين بقطاع الصحة (X) يتضمن هذا المؤشر مؤشرين فرعيين: (١) عدد الأطباء لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة، (٢) عدد الممرضات لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة	٢٨,٥ (١) ٢١٥ (٢)	٢١,٢ (١) ٢٢٠ (٢)

مؤشرات قياس أداء التعليم والتدريب حتى عام 2030

التعليم قبل الجامعي

م	المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
النتائج الاستراتيجية				
١	نسبة المؤسسات التعليمية الحاصلة على الاعتماد من هيئة ضمان الجودة (التعليم قبل الجامعي) (%)	٤٤,٦٠	٥٢٠	٦٠
٢	نسبة الأمية (%) (١٥-٣٥ سنة)	٥,٨	٥	٥ (الصفير الافتراضي)
٣	ترتيب مصر في مؤشر جودة التعليم الأساسي	١٤٤/١٤١ الدرجة: ٢,١	لا يزيد عن ٨٠	٣٠ أو أقل
٤	ترتيب مصر في نتائج اختبار TIMSS	علم: ٤٨/٤١ رياضيات: ٤٨/٣٨	٣٠	٢٠
٥	ترتيب مصر في نتائج دراسات PIRLS	تحدد لاحقاً فور التصديق من وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني وتحديد المستويات		
٦	نسبة التسرب من التعليم قبل سن ١٨ عاماً (%)	٥,٦	٥,٢	٥,١
٧	متوسط عدد الطلاب في الفصل	٤٢ طالب/فصل	٣٨ طالب/فصل	٣٥ طالب/فصل
مخرجات				
٨	عدد المدارس المجهزة لرعاية الموهوبين والمتفوقين	رياضياً: ٦٥ أكاديمياً: ٣	رياضياً: ٧٠ أكاديمياً: ٥	رياضياً: ٧٥ أكاديمياً: ١٢
٩	نصيب الطالب من الإنفاق العام على التعليم ما قبل الجامعي	٣٤٠ دولار	يتم وضع المستويات بالاتفاق مع محور الاقتصاد	
مدخلات				
١٠	معدلات القيد في رياض الأطفال (%)	٥٣,٣	٥٧	٨٠
١١	نسبة الإنفاق على التعليم قبل الجامعي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	٥,٣	٥,٥	٥,٨

مؤشرات قياس أداء البيئة حتى عام 2030

٢٠٣٠ هدف	٢٠٢٠ هدف	الوضع الحالي		المؤشر	٢
النتائج الاستراتيجية					
%٨٠	%١٠٠	%١٠٧		نسبة الموارد المائية المستهلكة (%)	١
٩٥٠ متر ^٣ /السنة	٧٥٠ متر ^٣ /السنة	٦٥٠ متر ^٣ /السنة		متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة (المتجددة)	٢
%٥٠-	%١٥-	١٥٧ ميكروجرام/متر ^٣		نسبة خفض أحمال التلوث من الأتربة الصدرية الدقيقة العالقة في الهواء (%)	٣
%٨٠ كفاءة الجمع: %٩٠	%٤٠ كفاءة الجمع: %٨٠	%٢٠ كفاءة الجمع: %٦٠		نسبة ما يتم جمعه بانتظام وإدارته بشكل مناسب من المخلفات البلدية الصلبة (%)	٤
%١٠٠	%٣٠	%٧		نسبة المخلفات الخطرة التي يتم التخلص منها بشكل صحي (معالجة، وإعادة تدوير، وتخلص نهائي) (%)	٥
١٧ (١) ١٠ (٢)	١٧ (١) ١٠ (٢)	%١١,١ (١) %٤,٣ (٢)		التنوع البيولوجي والبيئات يتضمن هذا المؤشر ثلاثة مؤشرات فرعية: (١) مساحة المحميات الطبيعية البرية/إجمالي المساحة البرية والمسطحات المائية الداخلية، (٢) مساحة المحميات الطبيعية البحرية والساحلية/إجمالي المساحات البحرية والساحلية، (٣) نسبة المواقع المصنفة AZE المحمية من إجمالي المواقع المصنفة «والذي لا يتم قياسه لمصر»	٦
%١٠٠	%٩٧,٥	HCFC-22 HCFCV-141b HCFC-142b HCFC-123 HCFC-124	٣,١٧٩,٣٨٠ ١,١١٨,٧٨٠ ١٥١,٣٨٧ . ٠,٢٧٠	نسبة الانخفاض في معدلات المواد المستنفدة للأوزون (%)	٧
		٢٧٦ طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون		نسبة انخفاض معدلات الزيادة المتوقعة لانبعاثات الغازات الدفيئة (%)	٨

المستوى الثاني: تعزيز القدرة على انتاج البيانات التفصيلية لقياس مؤشرات التنمية المستدامة

- توفر لوحة نشرات معايير النشر (DSBB) التابعة لصندوق النقد الدولي الوصول إلى صفحة البيانات الموجزة الوطنية (NSDP)، المعيار الخاص لنشر البيانات الإضافية (SDDS Plus)، والمعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS)، والنظام العام المعزز لنشر البيانات (e-GDDS)، ومواقع مرجع جودة البيانات (DQRS).
- صفحة البيانات الموجزة الوطنية (NSDP) هي "بوابة بيانات" للبلدان المشاركة في معيار نشر البيانات الخاص الإضافي، والمعيار الخاص لنشر البيانات، والنظام العام المعزز لنشر البيانات. تتيح صفحة البيانات الموجزة الوطنية للمستخدمين الوصول إلى البيانات وعرض البيانات الوصفية، أو تصفح روابط مجموعات البيانات عبر الإنترنت لجميع الفئات المتاحة لبلد ما، حتى لو تم تجميع هذه الفئات من قبل وكالات إحصائية متعددة.

- بالنسبة للبلدان المشاركة في معيار نشر البيانات الخاص الإضافي والنظام العام المعزز لنشر البيانات، تتيح صفحة البيانات الموجزة الوطنية التبادل التلقائي ومشاركة البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية في SDMX معيار للإرسال من آلة إلى آلة، وقد تم وضع المعيار الخاص لنشر البيانات في عام 2012 لتعزيز وتكملة مبادرات معايير البيانات الخاصة بالصندوق. وهو يعتمد على المعيار الخاص لنشر البيانات ويهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء فيما يتعلق بنشر بيانات إحصائية اقتصادية ومالية شاملة وفي الوقت المناسب ويمكن الوصول إليها وموثوق بها في عالم يتسم بالتكامل الاقتصادي والمالي المستمر.
- أنشئ النظام العام المعزز لنشر البيانات في عام 1996 لتوجيه البلدان التي تسعى، أو التي قد تسعى الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية في نشر البيانات الاقتصادية والمالية للجمهور. يوفر هذا الموقع معلومات حول البيانات الاقتصادية والمالية التي تنشرها الدول الأعضاء التي تشترك في المعيار الخاص لنشر البيانات.

■ تم إنشاء النظام العام المعززل لنشر البيانات في عام 2015 لتوجيه البلدان في نشر البيانات من خلال دعم الشفافية، وتشجيع التطوير الإحصائي، والمساعدة في خلق تآزر قوي بين نشر البيانات والمراقبة. حل النظام العام المعززل لنشر البيانات محل النظام العام لنشر البيانات، الذي تم إنشاؤه في عام 1997. يوفر هذا الموقع معلومات عن البيانات التي تم إنتاجها ونشرها من قبل الدول الأعضاء التي تشارك في النظام العام المعززل لنشر البيانات.

■ الموقع المرجعي لجودة البيانات (DORS)، والذي تم إنشاؤه لتعزيز فهم مشترك لجودة البيانات. يوفر الوصول إلى المساهمات في هذا المجال ويتضمن مجموعة مختارة من المقالات والمصادر الأخرى المتعلقة بقضايا جودة البيانات.

كما تم تسليط الضوء على الأولويات التالية:

- 1 - يجب تعزيز قدرات النظام الإحصائي الوطني لمعالجة الفجوات الناشئة في البيانات؛
- 2 - أن تكون المنهجيات المستخدمة في حساب المؤشرات متسقة مع المعايير الدولية؛
- 3 - ينبغي مواصلة استكشاف وتوضيح دور إدارة الإحصاء في ضمان الجودة والتنسيق بين مختلف منتجي البيانات؛
4. استراتيجيات تنمية القدرات لتعزيز استخدام السجلات الإدارية لتغطية فجوات البيانات؛
5. هناك حاجة أيضاً إلى تنمية القدرات الوطنية في مجالات التخطيط، وتوطين أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي، والرصد وإعداد التقارير، وفي إدماج البعد النوعي في خطط وبرامج التنمية.

□ بناء على هذه العملية، سيجري العمل **المستقبلي** (إدارة الإحصاء وغيرها) **المسؤولة** عن جمع البيانات، ومستويات **التفصيل** المطلوبة، و **المنهجيات** المقترحة لتحسين مستوى إتاحة البيانات.

□ تشمل إدارة الإحصاء مسؤولية ضمان الجودة وتنقية جميع المؤشرات، وقد تم إنشاء فريق خاص للأهداف **التنمية** المستخدمة داخل إدارة الإحصاء لهذا الغرض. و **ستنعكس** المسؤوليات المتعلقة بضمان جودة مؤشرات أهداف **التنمية** المستخدمة في الاستراتيجية الإحصائية الوطنية، لجاري تطويرها حالياً، والتي ستركز أيضاً على أهمية تعزيز جودة السجلات الإدارية في تغطية الفجوات الهامة في البيانات في المستقبل.

تجارب الدول العربية

رؤية مصر ٢٠٣٠ □



– التقرير الطوعي الأول للأردن:

طريق الأردن إلى التنمية المستدامة: المراجعة الطوعية الوطنية الأولى بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠

الأهداف والغايات والمؤشرات – المقارنة مع الإطار الوطني للتنمية:

تم إجراء مسح بين أواخر عام ٢٠١٦ وأوائل عام ٢٠١٧ ، لمقارنة الأهداف والغايات والمؤشرات من خطة عام ٢٠٣٠ مع إطار التنمية الوطنية. وقد تم ذلك بمشاركة شاملة لمجموعة واسعة من الوزارات والمؤسسات الحكومية، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة. أظهر المسح أن جميع الأهداف ومعظم الغايات مهمة للأردن، وإن بدرجات متفاوتة، لا سيما على مستوى الهدف والمؤشر، كما أظهر أن: أهداف التنمية المستدامة وغاياتها المرتبطة بها تتوافق بشكل جيد مع رؤية "الأردن ٢٠٢٥" والخطط والاستراتيجيات الوطنية الأخرى في المتوسط، تعتبر ٤٠٪ من المؤشرات من المستوى الأول، وتتراوح من ٠ إلى ١٤٪ للهدف ١٤ و ١٥ على التوالي و ٦٧٪ للهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة تحديد مصادر البيانات وخطوط الأساس والأهداف، ودورية معظم مؤشرات المستوى الأول.



الجمهورية التونسية

الوثيقة التوجيهية

لمخطط التنمية 2020-2016

39 الباب الثالث: محاور التنمية: الأهداف والسياسات والإصلاحات

- 41 3.1 المحور الأول: الحوكمة الرشيدة والإصلاحات
- 41 3.1.1 تكريس قواعد الحوكمة الرشيدة
- 41 3.1.2 الإصلاحات الكبرى
- 43 3.2 المحور الثاني: من اقتصاد ضعيف الكلفة إلى اقتصاد دولي محوري
- 43 3.2.1 نسيج اقتصادي أكثر تنوع وذو قدرة تشغيلية عالية
- 43 3.2.1.1 التوقع في سلسلة القيمة العالمية والنهوض بالقطاعات الواعدة
- 44 3.2.1.2 تطوير البنية الأساسية ودعم اللوجستية
- 45 3.2.1.3 النهوض بالتجديد والابتكار
- 46 3.2.1.4 إحداث منظومات اقتصادية متكاملة وشاملة ومستدامة
- 47 3.2.1.5 الإنتاجية مصدر للتنافسية القطاعات
- 47 3.2.1.6 دعم التشغيل وتحسين التشغيلية
- 49 3.2.2 دفع الاستثمار وتطوير مناخ الأعمال
- 49 3.2.2.1 الاستثمار الخاص محرك أساسي للنمو والتشغيل
- 49 3.2.2.2 تحسين مردودية الاستثمار العمومي
- 50 3.2.2.3 تطوير مناخ الأعمال
- 53 3.2.3 دعم الجهود التصديرية وتعميق الاندماج الفاعل في الدورة الاقتصادية العالمية
- 53 3.2.3.1 تعميق الاندماج الاقتصادي
- 54 3.2.3.2 مزيد الارتقاء بالجهود التصديرية
- 55 3.2.4 الاقتصاد الرقمي دافع للتنمية الشاملة



3.3 المحور الثالث: التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي 56

3.3.1 التنمية البشرية 56

3.3.1.1 ضمان جودة المنظومة التربوية وتحسين التشغيلية 56

3.3.1.2 الارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية والحدّ من نسب الفقر 60

3.3.1.3 الأطفال والشباب قوة فاعلة 60

3.3.1.4 حماية الحقوق المكتسبة للمرأة ودعمها 61

3.3.1.5 التونسيون بالخارج في عمق الاهتمامات الوطنية 62

3.3.1.6 البعد الثقافي بين الإبداع والانفتاح والتأصل 63

3.3.1.7 تطوير المنظومة الرياضية 65

3.3.2 النهوض الاجتماعي 65

3.3.2.1 تطوير الحوار والعلاقات المهنية داخل المؤسسة 65

3.3.2.2 تطوير المنظومة الصحية 66

3.3.2.3 تحسين ظروف العيش 68

3.3.2.4 إرساء أرضية متكاملة وناجعة للحماية الاجتماعية 69

3.3.2.5 إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي 70

3.3.3 التنمية البشرية والنهوض الاجتماعي: الهدف والمقاييس 71

72	3.4	المحور الرابع: تجسيم طموح الجهات
72	3.4.1	تحقيق الترابط والتواصل الشامل بين الجهات
72	3.4.2	دفع التنمية بالجهات والرفع من جاذبيتها
73	3.4.3	تطوير وتطويع منظومة تمويل التنمية الجهوية
74	3.4.4	تحسين الظروف المعيشية على المستويين المحلي والجهوي
74	3.4.5	تطوير اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة المحلية والجهوية
77	3.5	المحور الخامس: الاقتصاد الأخضر ضامن لتنمية مستدامة
77	3.5.1	تهيئة ترابية عادلة تشمل مختلف الجهات وتحترم التوازنات الايكولوجية
78	3.5.2	إحكام التصرف في الموارد الطبيعية
78	3.5.2.1	إحكام وترشيد استعمال الموارد المائية
79	3.5.2.2	فلاحة عصرية ضامنة للأمن الغذائي
80	3.5.2.3	ترشيد استهلاك الطاقة وتطويرها
81	3.5.3	حماية الثروة الطبيعية
81	3.5.4	حماية البيئة والمحيط
82	3.5.5	الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية والتكنولوجية
83	3.6	منوال النمو للفترة 2016-2020
83	3.6.1	الفرضيات
84	3.6.2	النتائج المنتظرة



تقدم المغرب على بقية الدول العربية في تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص
بسبب

- توفير إطار تشريعي ومؤسسي موحد شفاف ومحكم
- توافر الإرادة السياسية القوية لتبني هذا النوع من التمويل في كل الاقطاعات

سُكْرًا تَلَا صِفَاءً